لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع
على ما يدل على زيادة على الاخرى في الصفة والاولى
موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان
الافضل اشتق من فلان فجرد ليس بلون ولا عيب
وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان
يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فوق غيره نحو فضل
اليد اي المالي غير الثلاثي المجرد بانه ذو فضل
للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال
للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو
اجهل ابلد ولكن يرد ان صح على هذا التقدير اشتقاق
احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة
والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن
صبنقة والجواب ان المراد من الحمق ما يعم
البلادة في النظر كما حكي عن ابن صبنقة مع تعليق
حمزة ذلك بعضهم وحيوط على صبنقة وهو لقبه لكونه

فضل عن ذلك فقال لا اعرف فيها نقصا ولا افضل منها
ذات ليلة انهوه بتلاوته فلما اصبح قال يا اخي انت
انا لم ان افضيه شائبة من حمق ابن صبنقة فانه
يقتضي ان جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا
الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد
لمن يكون اثر جهله وبلادته ظاهرا على سبيل الشذوذ
ولا يقول بذلك عاقل وان ارخى العنان بعد احمق
من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان
والعيوب الظاهرة فان الباطنة بينهما افعل
التفضيل نحو فلان ابلد من فلان وفلان احمق
وقياسه اي القياس الواقع في باب التفضيل اشتقاق
للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكان منه قياسا
مطردا كاكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد
جاء المفعول على خلاف القياس مع موانع قليلة
واعذر لمن هو اشد عذورية والوم لمن هو اشد